الجمعيات النسوية والعمل السياسي في الجزائر: بين آليات التمكين السياسي ومحدودية التأثير

Feminist Associations and Political Action in Algeria: Between Mechanisms of Political Empowerment and Limited Impact

جهيدة ركاش
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
l.kessaissia@univ-blida2.dz

الياس قسايسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة 2
d.rekkache@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/03 تاريخ القبول : 2023/05/29 تاريخ النشر:جوان 2023

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي في الجزائر، من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الجمعيات النسوية في ترقية المكانة السياسية للمرأة وإشراكها بصورة مباشرة في مواقع ومراكز صنع القرار، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى حقيقة المعيقات الفكرية والسوسيو ثقافية، التي تواجه الفعل الجمعوي النسوي، وما يمكن أن تحصده من تأثيرات سلبية على حركة الجمعيات النسوية وانتشارها في الجزائر، لنصل في الأخير إلى نتيجة أنه كلما كانت للمرأة دورا في صناعة القرار كلما عجل ذلك بإنجاح عملية التنمية السياسية .

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة، الحركة الجمعوية، المجتمع المدني، الجمعيات النسوية...

Abstract :

This study came with the aim of shedding light on the issue of women's participation in political work in Algeria, by highlighting the role that women's associations play in promoting the political status of women and directly involving them in decision-making positions and centers. The importance of this topic is in trying to reach the truth of intellectual obstacles. And socio-cultural, which confronts feminist associative action, and the negative effects it can reap on the movement of women's associations and their spread in Algeria, so we will finally reach the conclusion that the more women have a role in decision-making, the more it accelerates the success of the political development process.

Keywords: political participation, women, the associative movement, Civil society, feminist associations**.**

المؤلف المرسل: جهيدة ركاش

مقدمة:

تعتبر الحركة الجمعوية سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة، لأنها تعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة، فإنها تعتبر شريك مهم في النهوض بالمشروع التنموي للبلاد كونها تستطيع أن تلعب عدة أدوار تنموية، فهي المشرف والمراقب والمنظم والمساعد، ولكن يبقى دائما مجال نشاطها في حدود الفضاء المسموح به في العلاقة الجدلية بين السلطة والحركات النشطة.

كما أصبحت هناك قناعة سائدة لدى المجتمعات والهيئات الدولية، بضرورة تمكين المرأة ومشاركتها الفعلية ضمن مختلف الحركات الجمعوية، وتفعيل دورها في العمل السياسي وتحسين مكانتها، واعتبروها عنصرا فعالا قادرا على التأثير في الخطط والبرامج والسياسات، وناد الكثير بضرورة إدماجها العادل في المؤسسات السياسية والاقتصادية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بينها وبين الرجل في مختلف المجالات.

على هذا الأساس سارعت الجزائر للاندماج في هذا التوجه العالمي لتمكين المرأة، حيث عملت على تكييف أطرها القانونية والتشريعية، وبيئتها المؤسسية والسياسية مع هذه التحولات، بما يتيح للمرأة الحق في المساواة مع الرجل في المشاركة السياسية، وإنشاء جمعيات نسوية، وإدماجها في العملية التنموية وصنع القرار، للحد من التمييز السياسي الذي تعانيه والدفاع عن حقوقها، لذلك تشجعت المرأة ودخلت حيز المشاركة السياسية من باب يسمح لها بالتعبير عن ذاتها، والمشاركة في الفعل التنموي للوطن سواء على المستوى المحلي أو الوطني .

وفي هذا السياق تبرز **أهمية الدراسة** لإبراز الدور الذي تلعبه الجمعيات النسوية، في ترقية ا لمرأة وتحقيق درجات ايجابية من المشاركة المجتمعية لها، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى مختلف المعيقات التي تواجه الفعل الجمعوي النسوي، وما يمكن أن تحصده من تأثيرات سلبية على عملية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

ومن ثم تُثار التساؤلات حول تلك الجمعيات بدء من حقيقة وجودها ومداه، إلى طبيعة نشاطها وجدواه، وصولا إلى مسارها ومآلها، وفي محاولة للاقتراب من زاوية التعرف على العلاقات الأساسية التي تحدد موقع الحركات النسائية من البناء الاجتماعي خاصة السياسي والمحددات التي تصيغ دورها فيه، نناقش عددا من الموضوعات المرتبطة بتشكيل تلك الحركات والمرتكزات التي تستمد منها القدرة على التأثير في ظل علاقة محددة بين الدولة والمجتمع.

من هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو موقع ومكانة المرأة في عملية التنمية السياسية من خلال مشاركتها الفعلية في العمل السياسي؟، وهل يمكن للجمعيات النسوية أن تكون رافدا مؤثرا لبناء نموذج الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

وللإجابة على مختلف التساؤلات ستتم مناقشة الموضوع من خلال المحاور التالية:

1. نشأة وتطور الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر.

2. واقع الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر: بين آليات التفعيل ومحدودية التأثير.

3. آليات ترقية الجمعيات النسوية والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

1. نشأة وتطور الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر:

1.1. مفهوم الحركة الجمعوية:

قبل تعريف الحركة الجمعوية نعرج على مفهوم الجمعية الذي لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي.

1.1.1. تعريف الجمعية:

تعني الجمعية اصطلاحاً: " كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية بغرض غير الحصول على ربح مادي.[1]

وتعرف أيضا بأنها: " تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة، تسعى على أسس تطوعية وعلى أسس غير ربحية لتحقيق أهداف عامة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل"[2].

ويعرف " المنصف وناس" الجمعية بأنها " الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام".

وحسب القانون رقم 31/90، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المادة رقم 02 " تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي لغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، الثقافي والرياضي على الخصوص،

يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له، وتعتبر الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون جمعيات ".[3]

2.1.1. الحركة الجمعوية:

تعتبر الحركة الجمعوية شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة للعمل الاجتماعي والثقافي...في المجتمعات الحديثة تستهدف إحداث التغيير المرغوب لصالح فئاتها الاجتماعية أو حقوق الإنسان.

إن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نمط من الفعاليات الاجتماعية مختلفة عن الأحزاب السياسية و النقابات، وتعبر عن مجموعات وفئات اجتماعية تجاهلتها في السابق الحركات ذات الطبيعة السياسية والطبقية، ولا تهدف هذه الحركات إلى الاستيلاء على السلطة وإنما إحداث تغييرات على مستوى القواعد الشعبية وفق تكتيكات قصيرة المدى.

والحركة الجمعوية في منظور دراستنا هذه تتمثل في أنها شكل جديد من أشكال الحركات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها بواسطة الجهود السلمية المنظمة والدائمة للجمعيات المحلية أو الوطنية التي تستهدف حث المواطنين على المشاركة في تحقيق التنمية، فتحدث ديناميكية في المجتمع كمؤشر لوعيه وحيويته.[4]

وفي هذا السياق أشار قانون الجمعيات رقم 06/12 في مادته الثانية إلى أن الجمعيات تهدف إلى ترقية مختلف الأنشطة في مجالات عدة، باعتبارها تمثل شريكا فعالا للدولة في تحقيق التنمية ومن ثم تلبية مختلف متطلبات المجتمع، كما أصبح للجمعيات دورا هاما في تسير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية في إطار الديمقراطية التشاركية، وذلك بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر.[5]

3.1.1. تعريف الجمعيات النسوية:

الحركة النسوية هي وليدة دخول المرأة لعالم الشغل، خاصة مع الثورة الصناعية أين برز الدور الحقيقي للمرأة في القيام بدورها المهم في التسريع بعجلة التطور في الاقتصاد الأوربي وفي العلم أجمع، تعود فكرة الحركة النسوية إلى النظام البرجوازي في أوربا والبلاط الروسي، حيث استهدفت الفكرة النساء من الطبقة الراقية والتي توجهت إلى الاشتراك في النوادي والدخول في عالم المشاركة المجتمعية وجمع التبرعات لدعم الملاجئ والكنائس أسرى الحروب...الخ[6].

وتعرف الجمعيات النسوية بأنها حركة داخلية تهتم بقضايا المرأة بدرجة أولى كالدفاع عن حقوقها المعترف لها وتعزيز ثقتها وقدرتها على المشاركة في خدمة المجتمع مهما كانت حالتها الاجتماعية أو

الصحية، ومحاربة العنف الممارس ضدها وإخراجها من التهميش، كما تهتم بقضايا المجتمع بصفة عامة كالدفاع من أجل تطور وتنمية المجتمع المدني.

2.1. نشأة الحركة النسوية في الجزائر:

تميزت المرأة بحضورها الدائم عبر مسارات تاريخية مختلفة، جعلتها تفرض وجودها ومكانتها للحصول على المزيد من الحظوظ التي تمنحها حقوق المواطنة التي تتجسد خاصة في مبدأ المساواة والعدالة والاجتماعية، وشكل حضورها على مستوى الهيئات التمثيلية مكسبا جوهريا في اتخاذ القرارات التشريعية والإسهام في بلورة المشاريع التنموية، وتحقيق تنمية الشاملة في ظل التحولات الديمقراطية التي تشهدها الدول العربية بما فيها الجزائر.[7]

2.2.1. ظروف تأسيس الجمعيات النسوية في الجزائر

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي دفعت نحو المزيد من النشاط والعمل في مجال حقوق المرأة وتحسين أوضاعها ومن أهمها ما يلي:[8]

- إدراك عناصر النخب للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تهمش وضع المرأة، وتفاقم مشاكلها وأوضاعها، وفي الوقت ذاته، تنامي الوعي بغياب حركة نسوية فعالة تدافع عن حقوق المرأة في الجزائر.
- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة الذي أخذ شكل من المؤتمرات الدولية، وكان لذلك انعكاسه على المستوى المحلي، وتواكب ذلك مع تنامي الحركات النسوية في العالم الغربي، وسعي بعض الجزائريات المقيمات في الخارج إلى إقامة صلات بينهن وبين الناشطات في الجزائر اللاتي تأثرن بالخطاب العالمي حول المرأة الذي انتشر في ذلك الوقت.
- الاهتمام الرسمي بقضايا المرأة في الجزائر، والذي تزامن مع الاهتمام العالمي والاتجاهات الليبرالية الجديدة للنظام، ومع اصطدام المحاولات الأولى لذلك الاهتمام مع نفوذ الاتجاهات الإسلامية سواء في الدوائر الرسمية أو غير الرسمية، تحفزت مجموعات النساء للتجمع والنشاط في مجال حقوق المرأة.

3.2.1. تطور الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر:

منذ الاستقلال وحتى عام 1989 كانت عملية إعادة هيكلة المجتمع الجزائري خاضعة لمنطق الهيمنة والمراقبة عن قرب من طرف السلطات المتتالية وذلك في مجالات الحياة الاجتماعية وبخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ولكي تحقق مبتغاها، عمدت الدولة إلى خلق أشكال من التجنيد

والتنظيمات الاجتماعية كالمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية، قصد تطويق الفئات الاجتماعية المختلفة وإفشال أي محاولة بروز تنظيم اجتماعي خارج إطارها الرسمي والمؤسسي.[9]

تدريجيا تحولت " الحركة الجمعوية في الجزائر" بعد فترة من الفتور والركود إلى حالة من الانتعاش مع عهد الانفتاح وكذا التحولات السريعة التي عاشتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 وغيرها من العوامل التي أجبرت الدولة على الاقتناع بضرورة التعددية الحزبية والجمعوية، بموجب دستور 1989الذي فتح مجالا للتعددية الإعلامية وانتعاش الحركة الجمعوية، من خلال منح مساحة واسعة من الحرية والشفافية والمشاركة الحقيقية في إطار تنظيم الممارسات الديمقراطية وتحقيق الوعي الجمعي في المجتمع الجزائري.[10]

وفي هذا السياق فإن صدور القانون رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، الذي يحدد قواعد تنظيم المجتمع المدني في الجزائر، أدى إلى حدوث انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها ومجالات تدخلها، وكذا الفئات الاجتماعية التي تنشطها على المستويين المحلي والوطني، أقحمت المرأة في قوانينها وأنظمتها، حيث بلغ عدد الجمعيات في الفصل الأول من عام 1990، 28 ألف جمعية ليرتفع سنة 1998 إلى 45 ألف جمعية وطنية و محلية، وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 2000 إلى 56500 جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية، من بينها 30 جمعية نسائية التي اتخذت من النضال من أجل حقوق المرأة و مقاومة العنف ضدها هدفا لها، كما ينصب جزء مهم من نشاطها حول قانون الأسرة .[11]

لقد تنامى عدد الجمعيات في الجزائر، وهذا راجع إلى العناية التي أولتها الدولة لهذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تبسيط إجراءات التأسيس وتقديم الدعم، وهو ما جاء في نص المادة 53 من التعديل الدستوري لسنة 2016، إذ تعمل الدولة على تشجيع ازدهار النشاط الجمعوي، حيث أن عمل الجمعيات ومساهمتها في خدمة المجتمع لا يمكن أن يتجسد بصفة فعلية دون تمويل مالي يمكنها من تجسيد مشاريعها.[12]

ويجب الإشارة إلى أنه منذ البداية وضعت الحركة النسوية قضية المرأة في إطار أوسع، وهو ضرورة دمقرطة النظام النسوي الجزائري كمطلب أساسي لأغلبية الجمعيات آللواتي سخرن نضالهن من أجل مواطنة النساء، حيث أوضحت مشاركتها الفعلية في إطار المطالبة بحقوقها من جهة و محاربة الأصولية الدينية باعتبارها ضد حقوق المرأة من جهة، ونضالها من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل باعتبارها مسألة متصلة بحقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لدى المجتمع و تكريس الديمقراطية التشاركية.[13]

وبذلك احتشدت النساء ضمن جمعيات مختلفة في شتى المجالات من بينها:[14]

- **الجمعيات الخيرية النسوية** :والتي تعد أكثر أصناف الجمعيات النسوية انتشارا، و قد تكون هذه الجمعيات مختلطة تكون النساء طرفا فيها، كما قد تكون نسوية بحتة، و ينصب عمل هذه الجمعيات على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر وانهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل و ألبسة، و احتياجات طبية...، و هذا النمط من النشاط هو محاولة التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية دون طرح حلول لها أو القضاء على الفقر الذي يعانون منه رغم أهمية العمل الجمعوي.
- **الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب:** وهي تلك التابعة للأحزاب التي تسعى من خلالها إلى التغلغل داخل المجتمع، واستقطاب عدد أكبر من المناصرين، حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الحزب، والبعض الآخر قد أعطيت لها الحرية الكاملة في التحرك خارج الإطار السياسي.
- **الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة:** مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ...الخ.
- **النوادي النسوية** : وهناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات السابقة، و إنما هي مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية و الأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة، و جمعية صحة النساء، بالإضافة إلى التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات.

2. واقع الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر: بين آليات التفعيل ومحدودية التأثير

لقد ظل تواجد المرأة الجزائرية ضعيفاً ضمن تركيبة النقابات والجمعيات الوطنية والمحلية، فرغم أن النساء يُشكلن خمس القوى العاملة النشطة في البلاد، إلا أن ذلك لم ينعكس على تواجدها داخل النقابات العمالية والمهنية سواء كمنخرطة أو كعضو قيادي، في حين يظل انضمام النساء الجزائريات للجمعيات ضعيف جدا، وهذا ما أكده تقرير مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة في الجزائر الصادر في عام 2015 بأن نسبة النساء ضمن تركيبة الجمعيات بين سن 25 و 59 عاما يبلغ 0.60 في المائة فقط ، وفوق سن 60 عاما تبلغ نسبتهن 0.20 في المائة فقط، وتحتل نسبة النساء ضمن تركيبة الجمعيات ذات الطابع السياسي 15 في المائة فقط من إجمالي الأعضاء، بينما تبلغ نسبتهن 33 في المائة في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، أغلبهن في المناطق الحضرية.[15]

1.2. أهم الضمانات الرسمية الداعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية:

يعد التحصين الدستوري للحقوق السياسية للمرأة أهم خطوة لضمان مستقبل سياسي أفضل لها، يتم تجسيد هذه النصوص الدستورية عن طريق إصدار تشريعات (قانون الانتخابات، قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الحصة النسائية)، ثم تدعم هذه المكتسبات القانونية في الجانب السياسي بحزمة تشريعات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ويتم توطيد هذه المكتسبات بإنشاء مؤسسات رسمية عامة، وأخرى متخصصة في شؤون المرأة؛ تأخذ على عاتقها كل قضايا المرأة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

1.1.2 الضمانات الدستورية والتشريعية:

كفلت كل الدساتير الجزائرية المتعاقبة مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية، لكن يعتبر دستور 1989 الانطلاقة الأساسية للحركة الجمعوية وانتعاش المجتمع المدني في الجزائر وذلك بموجب صدور القانون 31/90 الذي ألغى شروط الاعتماد والرقابة على نشاط الجمعيات، مما سمح بالانفجار الجمعوي ومنها ما تعلق بالجمعيات النسوية.

علاوة على ذلك أقر التعديل الدستوري لسنة 2008 تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، بالنظر إلى تدني مستوى تمثيلها في غرفتي البرلمان وغيابها الكامل في المجالس الشعبية البلدية والولائية، وقد تأكد هذا المسعى بصدور القانون العضوي الذي يحدد كيفيات تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وقد جاء هذا القانون وفقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري التي تنص على أن " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة".

وبعد صدور القانون رقم 06/12،[16] المؤرخ في 12 جانفي2012 والمتعلق بالجمعيات، أدخلت تغييرات أخرى جذرية مست عدة جوانب خصوصا ما تعلق بتحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها، كما أقر المشرع مجددا من خلال العديل الدستوري لعام 2016، على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة(المادة 35)، وذهب بعيدا بإقراره أن الدولة تشجع مبدأ التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، وتشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في المؤسسات والهيئات الإدارية العمومية(المادة36).[17]

ولم يختلف التعديل الدستوري لسنة 2020 [18]عن سابقيه في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة، حيث عمد هذا الأخير على استحداث قانون عضوي يحدد كيفية ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، غير أن قانون الانتخابات 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 وخلافا لما كان منتظرا

وضع حدا لعهد نظام الكوتا القائم منذ عام 2012، وفرض مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في الترشح والنتيجة تراجع رهيب في تمثيل النساء في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2021.[19]

كما تتوفر أيضا مجموعة من الضمانات ذات الطابع الاجتماعي والتي باشرتها السلطات الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك لتقديم المزيد من الدعم للوضع الاجتماعي للمرأة على اعتبار أن تمكين المرأة اجتماعيا يؤهلها للعب أدوار سياسية فعالة، أهمها إصلاح قانون الأسرة في عام 2005 حيث أدرجت أحكام جديدة تعطى لحد ما مكانة تليق بالمرأة الجزائرية في المجال الأسري والاجتماعي.[20]

2.1.2 الضمانات المؤسساتية:

استحدث المشرع الجزائري مجموعة من المؤسسات الرسمية التي من شأنها دعم المرأة بشكل أو بآخر ومن هذه المؤسسات نذكر:

أ-وزارة **التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:**

والتي تعمل من أجل تحسين وضع المرأة، وتعبئة الدعم العام لمقترحات الإصلاح بشأن قضايا المرأة التي بدأتها السلطات مطلع الألفية الثالثة، وقدمت الوزارة العديد من البرامج والأنشطة التي من شأنها ترقية وضع المرأة في كل المجالات، كالبرنامج المشترك لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي أطلق في01 سبتمبر2010، وخطة العمل الوطنية الخاصة بالإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة التي تم إطلاقها عام 2010 وانتهت عام 2014، وبرنامج تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية الذي تم إطلاقه عام 2014[21].

ب-المجلس الوطني للأسرة والمرأة:

هو أحد الهيئات الاستشارية للوزارة تم إنشائه عام 2006، هدفه دعم الوزارة لأجل ضمان التنسيق، والحوار، وتقييم الإجراءات، والأنشطة المتعلقة بالأسرة والمرأة وقد أنجز المجلس العديد من الدراسات حول المرأة، غير أن العديد من العقبات لاتزال تعترض مهامه كغياب المؤشرات اللازمة لقياس تأثير الآليات الوطنية بشأن المرأة، وتقسيم المهام والمسؤوليات بينه وبين الوزارة، وضعف الموارد البشرية والمالية المرصودة له.[22]

ج-المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة:

هو أحد الهيئات الاستشارية للوزارة تم إنشاءه عام 2010، ويهدف المركز إلى مساعدة السلطات العمومية في إعداد السياسات الرامية إلى ترقية المرأة والأسرة، وذلك من خلال تكوين رصيد وثائقي حول الدراسات المنجزة، وتنظيم مؤتمرات وملتقيات وتظاهرات وطنية ودولية في مجلات

اختصاصه، كما يتوفر المركز أيضا على مصلحة للإصغاء للإعلام والتوجيه ومرافقة ودعم المرأة والأسرة.[23]

3.1.2 الضمانات المجتمعية:

يعد المجتمع المدني اليوم أحد المكونات الرئيسية لكل نظام سياسي يوصف بالديمقراطي، وتتنوع اختصاصات واهتمامات هذه المنظمات، منها من يختص بمجال حقوق الإنسان عامة؛ بينما يختص بعضها الأخر بتعزيز حقوق بعينها كحقوق المرأة والتي هي مجال دراستنا.

وفق هذا السياق فإن الجمعيات النسوية استطاعت أن تعطي للمرأة الجزائرية حقوقا ودعما متميزا من خلال أنشطة متنوعة من تشجيع تعليم المرأة والقضاء على الأمية، وتوسيع مشاركة المرأة في مختلف مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما عبر عنه الرئيس السابق اليمين زروال بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بقوله: " الواقع اليوم يؤكد بأن المرأة وبفضل العمل الجمعوي استطاعت أن تشكل قوة اقتراح هامة إذ أن الجمعيات النسائية في الجزائر تعد دون شك أنشط الجمعيات على الساحة الوطنية، الاجتماعية منها على الخصوص".

أ- الجمعيات النسائية:

كان الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات المنظمة النسائية الوحيدة في الجزائر قبل إقرار التعددية السياسية،[24]إلى حين إصدار القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي،[25]غير أن بدايات العمل الجمعوي في الجزائر كانت عموما ضعيفة؛ وذلك نتيجة تعقد الوضع الأمني في بداية التسعينيات من القرن العشرين؛ والجمعيات النسوية لم تكن استثناء، وكانت بداية الانطلاقة الحقيقية للجمعيات النسوية في الجزائر عام 1996، عندما دخلت بقوة في المشهد الاجتماعي مطالبة بتحسين أوضاع النساء، وكانت أهم مطالبها هي تعديل قانون الأسرة، ولهذا الغرض قامت هذه الجمعيات بتمرير مليون توقيع ووصلت هذه المطالب لحد الإجماع بين جميع الحركات النسوية، وتطور نضالها إلى المطالبة بتعزيز الدور السياسي للمرأة، وقد نشطت عدة جمعيات كجمعية التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات،وجمعية ترقية والدفاع عن حقوق المرأة، والتجمع ضد الحقرة لحقوق الجزائريات.[26]

ب- النقابات المهنية والعمالية النسوية:

تشكل النساء خمس القوى العاملة النشطة في البلاد أغلبهن حاصلات على شهادات جامعية بنسبة 85.90 في المائة حسب إحصائيات مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة في الجزائر لعام 2015، وهذا أهلهن لدخول أغلب المجالات بل أن هناك قطاعات في الجزائر تكاد تكون مؤنثة[27]، ومع ذلك ظل وتواجد المرأة في النقابات العمالية هزيلاً جداً سواء كمنخرطة أو كعضو

قيادي، وهذا يرجع إلى أسباب أهمها: اعتبار العمل النقابي عملاً رجالياَ، وصعوبة توفيق المرأة العاملة بين عملها وأسرتها، إضافة إلى تسييس العمل النقابي الذي ولَّد في كثير من الأحيان انشقاقات وخلافات ساهمت بشكل كبير في ضعف انتساب المرأة.

وقد سعت العديد من الجهات لخلق آليات من شأنها تعزيز دور المرأة الجزائرية في العمل النقابي، وكانت وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة أهم تلك الجهات حيث نظمت في 26، 27 فيفري 2014 ندوة وطنية حول " المرأة العاملة والحوار الاجتماعي"، شارك فيها حوالي 200 شخصية وطنية يمثلون القطاعات الوزارية المعنية، وغرفتي البرلمان، والنقابات، وجمعيات نسوية، وخرج المشاركون بميثاق يتكون من 20 بندا تتضمن أحد بنوده تخصيص حصة 30% كحد أدنى من مناصب الشغل في كافة المستويات لفائدة المرأة، إضافة إلى بنود تعلقت بتمديد فترة عطلة الأمومة، وتمديد مدة حق الاستفادة من ساعات الرضاعة، وكان الهدف الأساسي من هذا اللقاء هو محاولة تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة العاملة ورفع نسبة مشاركة النساء في النقابات، ويظهر أن السلطات أخذت ببعض بنود هذا الميثاق في التعديل الدستوري لعام 2016 بإدراج المادة: 36 التي أكدت على " أن الدولة تشجع التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، وتشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات، والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات والهيئات الإدارية العمومية ".[28]

كما نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مارس 2018، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى حول موضوع " ترقية مشاركة المرأة الجزائرية في التمثيل السياسي " دعما لجهود الجزائر في هذا المجال، وحضر هذا المؤتمر حوالي 950 مشارك منهم 300 امرأة منتخبة محليا و 119 منتخبة على المستوى الوطني وعدد من الوزراء، وانبثق عن هذا اللقاء مجموعة من التوصيات بخصوص الإطار القانوني والمؤسساتي لدعم التمثيل السياسي للمرأة ودورها في التنمية المستدامة.[29]

2.2 أسباب انخفاض مساهمة المرأة في الحركة الجمعوية في الجزائر

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في عام 2004 انه رغم الجهود الكبيرة الهادفة لتطوير وضع المرأة في كل المنطقة بما فيها الجزائر، بقيت هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود خاصة في مجال إدماجها في مؤسسات صناعة القرار السياسي التي بقيت ولعقود حكرا على الرجل تقريبا.[30]

وعليه فبالرغم من تعدد التنظيمات النسوية في الجزائر إلا أن الشواهد المتوفرة تشير إلى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوى بسبب انقسامها التنظيمي والأيديولوجي، فهي موزعة بين أحزاب أو

نقابات مهنية متباينة، بالإضافة إلى عدم فعاليتها بسبب عدم قدرتها التكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الأشكال، لتفقد بذلك حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية .كما أنها تتميز بعدم تجانسها من الناحية السوسيولوجية والتنوع في أشكالها التعبيرية.

من هذا المنطلق هناك تحديات كثيرة تعرقل مساهمة الجمعيات في تحسين أوضاع النساء عموما والسياسية خصوصا، ومن هذه التحديات:

- قلة الجمعيات المهتمة بقضايا المرأة عموما والجمعيات ذات الطابع السياسي خصوصا،[31]وضعف نسبة النساء ضمن تركيبة الجمعيات وهذا ما أكده – كما سبق وأن ذكرنا- تقرير مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة في الجزائر الصادر عام 2015، حين بين أن نسبة النساء ضمن تركيبة الجمعيات بين سن 25 و 59 عاما يبلغ 0.60 في المائة فقط وتحتل نسبة النساء ضمن تركيبة الجمعيات ذات الطابع السياسي 15 في المائة فقط من مجموع الأعضاء، بينما تبلغ نسبتهن 33 في المائة في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وبينت الدراسة أيضا أن أغلب النساء المنخرطات من المناطق الحضرية،[32] كما لا تزال الجمعيات الداعمة للمرأة تعاني من قلة الموارد والكوادر المسيرة المؤهلة، وهذا ما أكده تقرير **ياكينإيرتورك** yakinerturk المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في بعثتها للجزائر من 21 إلى 31 جانفي 2007، عندما قالت في تقرير: " أرى أن الجمعيات النسائية غير الحكومية لا تزال في كثير من الأحيان لا تُستشار في عمليات اتخاذ القرار...كما تتعرض الجمعيات في معظمها أيضا لقيود شديدة على صعيد الموارد المادية والبشرية ".[33]
- قصور الجانب التشريعي المحدد لنشاط الجمعيات النسوية: فبالرغم من أن السلطات الجزائرية قد أصدرت قانونا جديدا للجمعيات عام 2012، لكن لم يأتي بأي جديد من شأنه تفعيل هذه المنظمات المجتمعية، كما لم يُدرج أي بند يخصص للنساء نسبة من الأعضاء المؤسسين أو القيادات المسيرة.[34]

ولفهم مظاهر قصور المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، من الضروري التركيز على العوامل التي من شأنها إعاقة المشاركة النساء في الحياة العامة مثل: القيم الثقافية التقليدية والمعتقدات الدينية الخاطئة، وغياب الخدمات الاجتماعية، وعدم تقاسم أعباء الرعاية والأسرة بشكل متساوٍ بين الجنسين، والعنف ضد المرأة، وإقصاء النساء في المجال الاقتصادي، والتنميط الجنساني الذي يقدم رؤية ضيقة لشواغل النساء السياسية، والمستوى المتدني لتمثيل النساء في المناصب الشبه سياسية والإدارية السامية...الخ.

1.2.2 العوامل الاجتماعية:

تتعدد العوامل الاجتماعية التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي:

أ-الدين ونظرته إلى مسألة أهلية المرأة للعمل السياسي من عدمه أكثر المواضيع جدلا بين فقهاء المسلمين عبر العصور، فهناك بعض الاجتهادات الفقهية التي تقر بعدم أهلية المرأة للعمل السياسي بشكل مطلق.

من هذا المنطلق فالثقافة الدينية السائدة في الجزائر ظلت أحد المعيقات التي تحد من تطور المشاركة السياسية للمرأة في العمل الجمعوي، وربما دفعت هذه الثقافة الدينية السائدة بأغلب القيادات السياسية والى وقت قريب إلى تحاشي طرح قضية تقليص الفجوة بين الجنسين في المجالس السياسة المنتخبة وجعلها كأحد الأولويات وذلك خشية التصادم مع المجتمع وكذا مع بعض التيارات الدينية.

ب- القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية السلبية السائدة: حيث تعتبر القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية السلبية السائدة أحد أهم معيقات المشاركة السياسية للمرأة، بحيث أن التمييز ضد النساء في الأسرة والمجتمع قد يشمل تقييد حرية تنقلهن وتجمعهن وتكوينهن وتمنعهن على العموم من المشاركة في أي نشاط سياسي، وتنتشر هذه القوالب النمطية السلبية بشكل كبير في الجزائر ولو بشكل متفاوت حسب طبيعة المناطق، حيث تقوم الثقافة الشعبية على التفرقة بين الشأن العام، والشأن الخاص وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل؛ بينما العمل العام هو من اختصاص الرجل، وهذا يساهم في صعوبة إدماج المرأة في الحياة العامة.[35]

يضاف إلى ذلك البنية الأبوية الذكورية للأسرة التي تعد سمة سائدة في كل الأسر في كلا البلدين تقريبا والتي تقوم عادة على أساس علاقة تحَكُم كبير للرجل في مصير المرأة، سواء أكان أباً أو زوجا، وتُمكن هذه العلاقة التسلطية الخاطئة من سيطرة الرجل على حياة المرأة واختياراتها وقراراتها عامة بما فيها خياراتها السياسية التي تتطلب أن تكون المرأة أكثر قوة وتحررا، ولا تكون كذلك إلا بتصحيح هذه العلاقة.[36]

2.2.2 العوامل الاقتصادية:

في الجزائر ومنذ الاستقلال حصلت المرأة على كامل حقوقها وبشكل متساوٍ مع الرجل في مجال العمل (التوظيف، الراتب، التكوين، الترقية، الحماية الاجتماعية، العمل النقابي، التقاعد،...)، كما أنها دخلت أغلب مجالات العمل، وهذا بسبب ارتفاع معدلات التعليم بين الإناث، بل أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في مستوى التعليم العالي بـ 65 في المائة من مجموع طلبة التدرج و 50.10

في المائة من مجموعة طلبة ما بعد التدرج ، وهذا أكده مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة في تقريره الصادر في عام 2015. ورغم ذلك وحسب ذات التقرير لازالت نسبة النساء النشطات اقتصاديا دون المستوى المطلوب فالمرأة تشكل 20 في المائة فقط من القوى العاملة النشطة في البلاد و01.50 في المائة من المناصب العليا في الإدارة العامة (مديرات، إطارات تنفيذية، مسيّرات).[37]

وفي ذات السياق أكد تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2015 بأن نصيب المرأة الجزائرية من متوسط الدخل الوطني الإجمالي أقل أربع مرات من نصيب الرجل بحوالي 3695 دولار أمريكي مقابل 21219 دولار للرجل.[38]

3.2.2 العوامل السياسية:

حيث تشكل المعيار الأساسي المتحكم في تمكين المرأة من مشاركة فعالة في بناء المجتمع، والتي تمثل في نفس الوقت السبب المباشر الذي يؤثر سلبا على عملية توسيع المشاركة السياسية للمرأة. فغياب الوعي السياسي لدى المرأة والمعرفة القانونية، كون الدساتير في الفترة الاشتراكية كانت تحصر الوظائف القيادية على الأشخاص الذين ينتمون إلى الحزب الواحد، وغياب النظرة الديمقراطية.

بالإضافة إلى ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة، فغالبًا ما يتم تجاهل النساء إلا عندما يتم الحاجة إليهن كناخبات فقط، وهذا ما أكده تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الصادر في عام 2005 بأن تواجد النساء المحدود في المجالس المنتخبة بالبلدان العربية يرجع إلى عوامل منها: الإرادة السياسية المترددة والمتفاوتة وضعف تمثيل النساء داخل الأحزاب السياسية بشكل خاص، وأيضا ابتعادها عن العمل المجتمعي كالنقابات العمالية والمهنية.[39]

3. آليات ترقية الجمعيات النسوية والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر:

هناك مجموعة من الآليات يجب أن تتوفر من أجل تفعيل دور الجمعيات النسوية في أداء دورها السياسي نذكر منها ما يلي:

1.3. التمكين السياسي للمرأة:

يعتبر تمكين المرأة اليوم قضية عالمية، و التمكين كمفهوم سوسيو- سياسي، هو عملية مركبة تتعدى الدلالة على المشاركة السياسية الشكلية، إلى مكونات أخرى ذاتية، نفسية، اقتصادية...الخ، بما فيها إدراك المرأة لتبعيتها وأسباب هذه التبعية، وفهم نماذج السلوك التي تخلق سواء التبعية أو الاستقلالية على مستوى العائلة والمجتمع ككل، وإدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات بما في ذلك الخيارات التي تعارض السياق الاجتماعي والثقافي، واكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر، وتحطيم المعتقدات السابقة التي ساهمت في بناء إيديولوجيات جندرية قوية...[40]

فحسب " **بنيت Bennett** "، يشير مفهوم التمكين إلى "عملية التحكم في المصادر المادية وبناء قدرات الأفراد والجماعات المختلفة، من أجل المشاركة والتأثير ومساءلة المؤسسات التي تؤثر على حياتهم"، وبذلك فإن تمكين المرأة يعني " استخدام القوة الذاتية والقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين، لإحداث التغيير بما يشمل القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وامتلاكها الوسائل والمهارات للوصول إلى أهدافها ".

ومفهوم التمكين السياسي حسب ما عرفته منظمة الإسكوا هو " العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكسب الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل "، فمن خلال عملية تمكين المرأة في المجال السياسي تزداد فاعليتها لتحقيق التنمية في المجتمع عن طريق وضع آليات مناسبة لمشاركتها.[41]

فمع شيوع استخدام مفهوم التمكين ومنهجه، وقع تبني النظر للنساء برؤية تنموية ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فاعلا ومنتجا لا متلقيا للمساعدة في المجتمع، جاء في تقريري التنمية الإنسانية العربيين لسنتي 2004 و2006، أن " تمكين المرأة يعد شرطا لتحقيق التنمية "، حيث تتطلب التنمية المشاركة الفعالة للمرأة في جميع المجالات باعتبارها نصف المجتمع، ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم النساء لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير...، ومزيدا من الانشغال بالارتقاء بنوعية حياتها وطرق مشاركتها في التنمية لاسيما المحلية منها.[42]

وباعتبار أن الجمعيات تعد شريكا أساسيا للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بمزيد من المساواة الفعلية بين الجنسين، فوجود حركات نسائية فعالة ضامن قوي لتمكين المرأة في كل المجالات بما في ذلك المجال السياسي، كما أن تواجد المرأة بقوة ضمن تركيبة النقابات- خاصة في المراكز القيادية- سيجعلها تدافع عن حقوق النساء المهنية (ضمان اجتماعي، عطلة أمومة ملائمة، توفير روضات أطفال قريبة من مقرات العمل، بعث مشاريع للنساء...الخ) والخاصة كالمطالبة بقانون أحوال شخصية عادل، وبالتالي تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وهذا سينعكس بالتأكيد على تمكينها سياسيا، في حين يعد الإعلام أهم الضمانات لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتحسينها، وتوعية المجتمع بأهمية دورها في الحياة العامة.

وفق هذا السياق فإن المرأة لا تتمكن من المشاركة الفعالة في العملية التنموية، إلا بتوسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، وتطوير قدراتها وإمكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تجعلها قادرة على إحداث التغيير في مجتمعها، هذا ما أدى إلى تعالي النداءات بضرورة اتخاذ تدابير من أجل إدماج المرأة في قلب العملية التنموية وفي قلب عملية اتخاذ القرار.

بناء على ذلك وفي ظل المعطيات الاجتماعية التي تميز واقع المرأة في الجزائر باعتبارها فئة هشة، وبالنظر إلى الاستبعاد الذي تعانيه على جميع الأصعدة من جهة، وأهمية المشاركة السياسية للمرأة في العملية التنموية من جهة أخرى، أصبح الحديث عن ضرورة اتخاذ التدابير المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة في الجزائر أكثر من ضرورة.[43]

2.3. آليات تفعيل الجمعيات النسوية في الممارسة السياسية:

بالنظر إلى مختلف العوائق التي تقف أمام تطوير مشاركة المرأة في المجال السياسي من خلال الحركات الجمعوية، وجب تفعيل مجموعة من الآليات واقتراح بعض الحلول البدائل الكفيلة بتجاوز ذلك:

- يعتبر السياق التشريعي أحد أهم آليات مأسسة التمكين السياسي للمرأة، فعلى الرغم من تطور المركز القانوني للمرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة، **بعد** التعديلات التي مست عددا من التشريعات الوطنية مثل قانون الأسرة، وقانون الجنسية، وقانون العقوبات، وقانون العمل، فإنه مطلوب بذل مزيد من الجهود في هذا **المجال**، عن طريق التجسيد الفعلي لتلك التشريعات واحترام تطبيقها على صعيد الممارسة العملية، بما يضمن بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وفق مقاربة تشاركية تشكل قاعدة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.[44]

- تغيير التمثلات النمطية السائدة لمكانة المرأة في الحقل السياسي: وذلك من خلال:

- تشجيع النساء الكفؤات واللواتي يتمتعن بمواهب وصفات القيادة على خوض تجربة العمل الجمعوي بمستوياته المحلي والوطني، بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية والفكرية والسياسية للرفع من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- التركيز على دور وسائل الإعلام في الترويج لصورة أكثر إيجابية عن المرأة، بما تحمله من رسائل وصور ذهنية وأنماط تفكير، تؤثر في الاتجاهات والمواقف والقيم، بما يساهم في بناء قيم جديدة أكثر تفهما واستيعابا لقضايا المرأة وأهمية دورها في المجتمع، فضلا عن دور وسائل الإعلام في تعزيز وعي المرأة بحقوقها المدنية والسياسية، والمكاسب التي تعود على المجتمع بأكمله جراء النهوض بالمساواة الجندرية وتمكين المرأة[45].
- تفعيل دور المجتمع المدني في تطوير مكانة المرأة في المجال السياسي، بتطوير الآليات واقتراح البدائل التي تساهم في التمكين الفعلي للمرأة، من خلال مساهمة جميع منظمات المجتمع المدني في ذلك.

- تعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين المنظمات النسائية الجزائرية فيما بينها وبين مثيلاتها العربية والدولية، لتبادل الخبرات والتجارب بما يخدم قضية المرأة في سبيل تمكين سياسي حقيقي ومواجهة مختلف التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للإنسانية.[46]
- إقامة شراكات فعالة بين مختلف الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق المرأة من جمعيات نسائية، وقادة المجتمع المدني المحلي والدولي، والمنظمات غير الحكومية، ورجال الدين، والمؤسسات الرسمية، ومراكز البحوث، من أجل القضاء على المواقف الاجتماعية السلبية اتجاه المرأة.
- إعداد الأبحاث والدراسات العلمية حول الحجم الحقيقي لمشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي وعضويتها في مختلف الجمعيات النسوية، ومناقشة الآليات البديلة من أجل التفعيل النوعي لهذه المشاركة، والاستفادة منها في صياغة استراتيجيات مستقبلية، سواء كان هدفها تغيير المواقف السلبية اتجاه المرأة وتمكينها السياسي، أو تعزيز التوجه الإيجابي الموجود أساسا.
- تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والإدارية للمرأة في مجال الممارسة السياسية، سواء كمرشحة أو منتخبة أو معينة، وكذلك الاستفادة من خبرات السيدات الأخريات اللاتي نجحن في شغل مناصب عامة.

- بناء الوعي لدى المرأة، فهي عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة نفسها وحقوقها، ولدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة أن تمارسها وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنبا إلى جنب الرجل، حيث لا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في ظل غياب الوعي لديها، وأي برنامج للتمكين سيئول إلى الفشل إذا ما تم تجاوز هذه الخطوة ضمن آليات عمله.

الخاتمة:

مما سبق نستنتج أن وضع المرأة في المشاركة السياسية لا يزال غير واضح، ولا يزال موقف المؤسسات المدنية من هذا الموضوع مبهما ويدور في العموميات، والوضع نفسه ينطبق على الجمعيات النسائية حيث لا يزال انخراط المرأة فيها ضعيف ودون المأمول بسبب عجز التنظيمات النسوية عن تأطير المرأة الجزائرية من جهة، وعدم التمكين السياسي الفعلي للمرأة من العمل السياسي من جهة أخرى، وهذا ما يؤثر سلبا على قدراتها القيادية والخبراتية.

وبالتالي تخرج الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

- إن التفعيل النوعي للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، وتوسيع نشاطها ضمن الجمعيات النسوية لن يتحقق إلا بتضافر الجهود والمساعي الرسمية وغير الرسمية، وبفضل تغير العقليات والأفكار التي لا طالما شكلت حاجزا أعاق مسار تنمية مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص، وتمكينها الفعلي في صياغة القرارات وإعداد البرامج السياسية احتراما لمبدأ الكفاءة والمساواة بينها وبين الرجل، وهذا ما يتطلب عملا جادا ومتواصلا من أجل تحرير المرأة من وصاية البنى التقليدية، ومواجهة الهيمنة الذكورية وما تكرسه من قوالب نمطية سلبية حول مركز المرأة في الحقل السياسي.

- وفي ذات السياق يجب على المرأة الجزائرية أن تزيد من مكتسباتها الدستورية والتمثيلية والمشاركاتية حتى ترقى إلى مستوى الأداء السياسي الفعال والناجع وفقا لتصور رشيد في إدارة الشؤون السياسية، كما ينبغي عليها أن تتحلى بإرادة قوية في الاستمرار في نضالها السياسي من أجل توسيع مشاركتها في مختلف القطاعات ومساهمتها في عملية التنمية الشاملة.

ونأمل أن تنتهج الجزائر سياسة فعالة في هذا الموضوع، من خلال التوعية وترسيخ بعض القيم وإعادة تشكيل الصورة الذهنية لكل من السياسة والعمل الجمعوي كممارسة والمرأة كعضو فاعل في المجتمع، ولعل دراستنا هذه تفتح أبوابا أخرى للبحث في الموضوع وتنميته من خلال الدراسات الأكاديمية الجادة.

---

[1] توفيق حسن فرج، محمد يحي مطر، الأصول العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، 1988 ، ص 314.

[2] سائد كراجة، المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح،2006، ص 19.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون رقم 31/90 يتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 17 جمادي الأول عام1411هـ الموافق ل 04 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية، العدد 27، السنة 53، الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر1990.

[4] عبد الله بوصنبورة،" الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب "،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2011، ص19.

[5] أمينة مرزوق، سامية سمري، " الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، السنة 2022، ص ص 632- 638.

[6] لامية صابر، "واقع الحركة الجمعوية النسوية في الوسط الريفي "، في: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث، أشغال الندوة العلمية الوطنية، يوم 15 مارس 2016، جامعة سطيف2، مؤسسة إستراتيجية حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2016، ص407.

[7] فتيحة ناير بن رقية، "من فعاليات المجتمع المدني: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل التحول الديمقراطي"، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة الجزائر3، ص327.

[8] أحمد زايد، عروس الزبير، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص528.

[9] زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص126.

[10] لامية صابر، مرجع سابق ، ص404.

[11] حريزي زكرياء، مرجع سابق ، ص127.

12 أمينة مرزوق، سامية سمري، مرجع سابق ، ص 621.

[13] نفس المرجع، ص 128.

[14] سامية باي، "المرأة والمشاركة السياسية :التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص122-123.

[15] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، النساء الجزائريات بدليل الأرقام 2014، 2015، ص46.

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012، ص 33.

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة: 32، 34، 36، 35، 38، 52، 54، 55، 62، 63، 70 من قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437الموافق 06 مارس 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016 ، ص ص 07- 14 .

[18] تنص المادة 59 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن التعديل الدستوري لعام 2020 " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ".

19 مدافر فايزة، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، 2022، ص 184.

[20] نعيمة سمينة،" نظام الحصص النسائية وتأثيره على التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في المجالس المحلية المنتخبة: دراسة حالتي الجزائر وتونس"، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017، ص140.

[21] نفس المرجع، ص141.

[22] منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حالة الجزائر، 23 مارس 2012، ص07.

[23] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة: 01، 02، 03، 05، 06، 08 من المرسوم الرئاسي رقم 10-155 المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق 20 جوان 2010 يتضمن إنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، ع. 39 (23 جوان 2010)، ص ص04-05.

[24] إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص .126.

[25] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادي الأولى عام 1411 الموافق 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، ع. 53 (05 ديسمبر 1990).

[26] الزبير عروس، "الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، مجلة مركز سيداف للدراسات ،العدد 24 (مارس 2010)، ص ص40- 47.

[27] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، النساء الجزائريات بدليل الأرقام 2014، مرجع سابق، ص48-52 .

[28] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة: 36من قانون رقم 16-01 مؤرخ في26 جمادى الأولى 1437الموافق 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، مرجع سابق، ص 07 .

29 مدافر فايزة، مرجع سابق، ص 183.

[30] منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 : نحو الحرية في الوطن العربي ، 2005، ص10.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة منظمة المرأة العربية بالأسرة وقضايا المرأة، "دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"، مرجع سابق، ص.26،25.

[32] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، النساء الجزائريات بدليل الأرقام 2014، مرجع سابق، ص46.

[33] منظمة الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، برنامج تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إضافة للبعثة التي قامت بها السيدة ياكينإيرتورك إلى الجزائر، من 21 إلى 31 جانفي 2007 ، 13 فيفري 2008، ص ص 08-09.

[34] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12 - 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية،العدد 02 (15 جانفي 2012)، ص ص33-41.

[35] خالد حساني، حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مجلة المجلس الدستوري، العدد 02 ، 2013، ص61.

[36] محمد لمعيني، "دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر دراسة نظرية و قانونية "، مجلة المفكر، المجلد10 . العدد 01 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 495.

[37] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، النساء الجزائريات بدليل الأرقام، مرجع سابق، ص 48.

[38] نعيمة سمينة، مرجع سابق، ص79.

[39] نفس المرجع، ص80.

[40] وحيدة بورغدة، " المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، خريف 2012، ص 137.

[41] زينب لموشي، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"، مجلة تاريخ العلوم، المجلد الرابع، العدد السابع، مارس 2017، ص 134.

[42] سفيان كانوني، "المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة: بين آليات التمكين السياسي وفعالية العضوية (دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف)"، في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث، أشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 15 مارس 2016، جامعة سطيف2، مؤسسة إستراتيجية حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2016، ص 385.

[43] وحيدة بورغدة، مرجع سابق ، ص 132.

[44] سعاد بوسنية، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر: مراجعة نقدية الحصيلة والآفاق"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، خريف 2017، ص ص161-162.

[45] نفس المرجع، ص161-162.

[46] ناير بن رقية فتيحة، مرجع سابق، ص 345.

-المصادروالمراجع:

1-الكتب:

- فرج، توفيق حسن، مطر يحي، محمد ،1988، **الأصول العامة للقانون**، الدار الجامعية، بيروت.
- كراجة، سائد ،2006، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح، لبنان.
- زايد، أحمد، عروس، الزبير، 2005، **النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- إسماعيل، إبراهيم، 1996، **الصحافة النسائية في الوطن العربي**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

2-النصوص القانونية؛

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون رقم 31/90 يتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 17 جمادي الأول عام1411ه الموافق ل 04 ديسمبر 1990، **الجريدة الرسمية**، العدد 27، السنة 53، الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر1990.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، **النساء الجزائريات بدليل الأرقام 2014، 2015**.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، والمتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد الثاني، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437الموافق 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 10-155 المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق 20 جوان 2010 يتضمن إنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة وتنظيمه وسيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 39 (23 جوان 2010).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادي الأولى عام 1411 الموافق 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد53 (05 ديسمبر 1990).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12- 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012 يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**،العدد 02 (15 جانفي 2012.

3-الرسائل الجامعية:

- بوصنبورة، عبد الله، 2011،" الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

- حريزي، زكرياء ،2011، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

- باي، سامية، 2005، "المرأة والمشاركة السياسية :التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- سمينة، نعيمة ،2017 ،" نظام الحصص النسائية وتأثيره على التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في المجالس المحلية المنتخبة: دراسة حالتي الجزائر وتونس"، **أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1،الجزائر.

4-المقالات في المجلات العلمية:

- مرزوق، أمينة ، سمري، سامية، 2022 ،" الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع "، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 59، العدد 01، ، ص ص 619- 655، الجزائر.

- مدافر، فايزة، 2022، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 58، العدد 05 ، ص ص181-202، الجزائر.

- عروس، الزبير، 2010،"الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر"، **مجلة مركز سيداف للدراسات**، العدد.24، ص ص 37- 51 .

- حساني، خالد ،2013،"حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري "، **مجلة المجلس الدستوري**، العدد02، ص ص 43-61، الجزائر.

- لمعيني، محمد، 2012،"دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر دراسة نظرية و قانونية "، **مجلة المفكر**، المجلد10. العدد 01،ص ص483- 506، جامعة بسكرة، الجزائر.

- بورغدة، وحيدة ، 2012،" المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، خريف 2012، ص ص132-150، لبنان .

- لموشي، زينب، 2017، " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل"، **مجلة تاريخ العلوم**، المجلد 04، العدد 07 ، ص ص 133- 146، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بوسنية، سعاد، 2017، "المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة في الجزائر: مراجعة نقدية الحصيلة والآفاق"،**مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، خريف 2017، ص ص145-169، لبنان.

5-المداخلات في المؤتمرات:

- صابر، لامية ، 2016 ، "واقع الحركة الجمعوية النسوية في الوسط الريفي "، في: **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**، أشغال الندوة العلمية الوطنية، يوم 15 مارس 2016، جامعة سطيف2، مؤسسة إستراتيجية حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.
- ناير بن رقية، فتيحة، 2011، "من فعاليات المجتمع المدني: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل التحول الديمقراطي"، في مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية**، أعمال الملتقى الوطني الثالث، يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة الجزائر3.
- كانوني، سفيان، 2016،" المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة: بين آليات التمكين السياسي وفعالية العضوية (دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف)"، في **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث**، أشغال الندوة العلمية الوطنية يوم 15 مارس 2016، جامعة سطيف2، مؤسسة إستراتيجية حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة،الجزائر.

6- التقارير الدولية:

- منظمة الأمم المتحدة، 2005، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- منظمة الأمم المتحدة،2012، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حالة الجزائر، 23 مارس 2012.